

## بآلاف الدنانير البحرينية

## افصاحات اضافية في البيانات المالية الموحدة

في ١١ مارس ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد ١٩) وتطورها بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة. اتخذت السلطات تدابير مختلفة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك تطبيق قيود على السفر وتدابير الحجر الصحي. كان للوباء، والإجراءات والسياسات الناتجة عنه أثراً على المجموعة. تراقب المجموعة عن كثب وضع جائحة كورونا (كوفيد ١٩)، وتجاوباً مع آثارها، قامت بتفعيل خطة مواصلة الأعمال، وبعض ممارسات إدارة المخاطر المختلفة الأخرى، بغرض إدارة والتعامل مع أي تعطيل للأعمال في عملياتها وأدائها المالي.

أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة كورونا، ولتخفيف متطلبات السيولة في الاقتصاد ومساعدة البنوك على الالتزام بالنسب التنظيمية، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات الهامة:

- تأجيل دفع الأقساط لفترة ٦ أشهر للعملاء المؤهلين.
- معاملات إعادة الشراء الملزمة للبنوك المؤهلة بنسبة صفر بالمنة.
- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من ٥% إلى ٣%.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من ١٠٠% إلى ٨٠%.
- إضافة إجمالي خسارة التعديل ومخصص الخسائر الائتمانية الإضافية للمرحلة ١ و ٢ من مارس إلى ديسمبر ٢٠٢٠، إلى رأس المال من الفئة الأولى للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وخصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

التدابير والإجراءات المذكورة أعلاه أدت لآثار التالية على المجموعة:

- تأجيل أقساط القروض لفترة ٦ أشهر حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي يتطلب من البنوك المتأثرة احتساب خسارة التعديل لمرة واحدة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل كالفارق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل.
- أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. استلمت المجموعة مساعدة مالية من الجهات التنظيمية تمثل سداداً محدداً لجزء من تكاليف الموظفين، وتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم الخدمات، والتمويل الذي لا يتحمل فائدة المستلم من الحكومة/الجهات التنظيمية، استجابة لإجراءات الدعم لمواجهة جائحة كورونا، فقد تم احتسابها مباشرة في حقوق ملكية المجموعة.
- إن إجراء تأجيل أقساط القروض لفترة ٦ أشهر يشمل شرطاً لتعليق الحد الأدنى للدفعات، ورسوم الخدمة، وأرصدة بطاقات الائتمان المستحقة، مما أدى لانخفاض جوهري في دخل الرسوم للمجموعة.
- تستمر المجموعة بالوفاء بالمتطلبات التنظيمية لنسب كفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر.
- الضغط الناتج من جائحة كورونا على الاقتصاد المحلي، أدى لتباطؤ في تسجيل موجودات تمويل جديدة من قبل المجموعة. خلال السنة، كانت تسجيل موجودات التمويل أقل بنسبة ١٨% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.
- انخفاض إنفاق المستهلكين الناتج عن التباطؤ الاقتصادي، أدى لزيادة الأرصدة عند الطلب التي تحتفظ بها المجموعة، في حين انخفضت الودائع لأجل مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة. هذه الآثار خففت جزئياً من ضغط السيولة الذي تواجهه المجموعة نتيجة لإجراء تأجيل أقساط القروض لفترة ٦ أشهر، وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.
- الوضع الاقتصادي الصعب أدى بالمجموعة لاحتساب خسائر ائتمانية متوقعة إضافية على تعرضاتها.

بآلاف الدنانير البحرينية

افصاحات اضافية في البيانات المالية الموحدة (يتبع)

فيما يلي ملخص للآثار الاقتصادية المذكورة أعلاه:

صافي الاثر حقوق الملكية الموحد للمجموعة بآلاف الدنانير البحرينية	صافي الاثر بيان المركز المالي الموحد للمجموعة بآلاف الدنانير البحرينية	صافي الاثر بيان الدخل الموحد بآلاف الدنانير البحرينية
-	١٤,٧٩٨	-
-	٤٠,٧٤١	-
(١٤,٧١١)	-	-
١,٨١٤	-	-
-	-	(٤١٢)
-	-	(٨٤١)
-	(٤,٢٥٨)	(٤,٢٥٨)
(١٢,٨٩٧)	٥١,٢٨١	(٥,٥١٢)

متوسط انخفاض الاحتياط النقدي  
اتفاقية إعادة الشراء الميسر بنسبة ٠%  
خسارة التعديل  
منح حكومية  
سيولة مجهدة  
دخل بطاقات الائتمان  
الخسائر الائتمانية الإضافية لأثر جائحة كورونا (كوفيد ١٩)

تم تقديم المعلومات الإضافية أعلاه إلزاماً بتعميم مصرف البحرين المركزي رقم OG/٢٥٩/٢٠٢٠ (إصدار تقرير عن الأثر المالي لجائحة الكورونا (كوفيد - ١٩))، المؤرخ ١٤ يوليو ٢٠٢٠. يجب أن لا تعتبر هذه المعلومات كمؤشر على نتائج السنة بأكملها، أو الاعتماد عليها لأي أغراض أخرى. نظراً للشكوك المحيطة بوضع جائحة الكورونا (كوفيد - ١٩) الذي لا يزال يتطور، فإن الأثر أعلاه هو كما في تاريخ إعداد هذه المعلومات. قد تتغير الظروف، مما يؤدي بهذه المعلومات لأن تصبح قديمة وغير نافعة. بالإضافة لذلك، فإن هذه المعلومات لا تمثل تقييماً شاملاً وكاملاً لأثر جائحة الكورونا (كوفيد - ١٩) على المجموعة. لم تخضع هذه المعلومات لمراجعة رسمية من قبل المدقق الخارجي.

أمير عبدالغني ديري  
رئيس تنفيذي - الشؤون المالية  
١٥ فبراير ٢٠٢١م